حرية الانترنت في لبنان – 2018

تقرير صادر عن مؤسسة مهارات

مقدمة:

"حرية الانترنت في لبنان-٢٠١٨"، دراسة جديدة لمؤسسة مهارات ترمي من خلالها الى مراجعة واقع هذه الحرية لناحية تأمين الوصول الى الانترنت، حماية حرية التعبير وتداول المعلومات على الانترنت، حماية الخصوصية، وحوكمة الانترنت، وذلك بعد ثلاث سنوات على تقريرها الاول عام ٢٠١٥. تهدف الدراسة الى مراجعة التقدم المحرز او التراجع في القطاعات الاربعة التي شملتها الدراسة السابقة.

اعتمدت منهجية الدراسة الحالية على تحديث المعلومات الواردة في التقرير الاول عبر مراجعة المعلومات المنشورة او المتاحة في هذا المجال واجراء مقابلات مع اصحاب الخبرة في مجالات الاتصالات، التكنولوجيا، القانون، الحوكمة والخصوصية.

خلصت الدراسة الى ان واقع حرية الانترنت في لبنان لا يزال يراوح مكانه في قطاعات مثل المحتوى والخصوصية، اذ لم يتم اعتماد التشريعات اللازمة لتأمين **"حماية حرية التعبير وتداول المعلومات على الانترنت"**، اذ استمر دور مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية والاجهزة الامنية والقضائية في ملاحقة الناشطين والصحافيين والمواطنين على خلفية تعبيرهم عن رأيهم ولم يقر المجلس النيابي بعد قانون الاعلام الذي يتضمن حماية من التوقيف في قضايا التعبير وذلك بموجب الاقتراح الذي تقدمت به مؤسسة مهارات والنائب غسان مخيبر لضمان حرية التعبير على الانترنت للجميع وعدم تقييدها بملاحقات وعقوبات جزائية.

في موضوع **"حماية الخصوصية"** لم يتم اقرار قانون المعاملات الالكترونية وحماية البيانات الشخصية لغاية اليوم. كما غابت المساءلة السياسية والتشريعية والقضائية في ملف محاولة اختراق بعض الاجهزة الامنية اللبنانية لبيانات ومعلومات عدد كبير من المواطنين الذين يستخدمون الانترنت (قضية "دارك كاراكال").

اما **"تأمين الوصول الى الانترنت"** لناحية الجودة والسرعة فيبقى مرتبطا ببنية تحتية غير مكتملة وعدم وجود سياسة واضحة لوزارة الاتصالات التي تتبدل اولوياتها مع تغيير شخص الوزير.

في حين سجل في مجال **"حوكمة الانترنت"** اطلاق مبادرة "المنتدى اللبناني لحوكمة الانترنت" بين اصحاب المصلحة المتعددة الذين يمثلون القطاع العام والقطاع الخاص والاكاديميا والمجتمع المدني، ما يصب في تبني لبنان لمفهوم الادارة المشتركة لقطاع الانترنت.

I- تأمين الوصول الى الانترنت

لقد خفضت اسعار خدمة الانترنت في لبنان وتحسنت السرعة الا ان السرعة الجيدة لا زالت تتركز في مناطق من العاصمة ولا ترقى في الغالب الى السرعات المعتمدة في المؤشرات العالمية. ويعود ذلك الى التأخر في تنفيذ مد شبكة الالياف الضوئية الذي تبدل موعد الانتهاء منها من نهاية سنة 2019 الى منتصف سنة 2021 ، تاريخ انتهاء اعمال تمديد الشبكة من الشركات الملزمة، وفق ما اعلن مدير عام اوجيرو، هذا فضلا عن تضارب في المهام بين وزارة الاتصالات وهيئة اوجيرو، والخلاف على الصلاحيات وقانونية تلزيم وزارة الاتصالات مد الشبكة الى شركات خاصة. وقد أثر في موضوع "تأمين الوصول الى الانترنت" غياب سياسة عامة واضحة، لاسيما لجهة تطبيق قانون تنظيم قطاع خدمات الاتصالات على الأراضي اللبنانية رقم 431 للعام 2002 وعدم اعتماد خطة طويلة الامد لتنمية القطاع تنتقل من وزير الى اخر. فضلا على ان خطة الانتقال من البث التماثلي الى البث الرقمي لم تنفذ بعد.

- **<u>قانون الاتصالات والواقع التنظيمي</u>**

لا يزال قانون تنظيم قطاع خدمات الاتصالات على الأراضي اللبنانية رقم 431 للعام 2002 غير مطبق وخارج النقاشات العامة حول القطاع. ينص القانون على تحويل قطاع الاتصالات على مراحل عدة جزئيا او كليا الى القطاع الخاص. ونص على انشاء الهيئة الناظمة للإتصالات لمراقبة اعمال القطاع وتنظيمه، وعلى انشاء شركة "Liban Telecom"، كمشغل ثالث لشبكة خليوية لمدة 20 سنة، ولإدارة الشبكة الثابتة حصريا لمدة خمس سنوات.

طبق القانون لفترة قصيرة وجزئيا، اذ أنشئت الهيئة الناظمة للاتصالات وباشرت عملها في 2007 وفق بعض الصلاحيات الاستشارية، في حين لم تنشأ شركة "Liban Telecom"، مما استدعى هذه الهيئة ان توقف التعاطي في المواضيع التشغيلية في العام 2009، بعد ان صدر قرار عن مجلس شورى الدولة اعتبر فيه الشق المتعلق بإنشائها والصلاحيات الممنوحة لها غير نافذ لحين استكمال تنفيذ قانون الاتصالات وانشاء شركة "Liban Telecom". وتستمر الهيئة الناظمة حتى اليوم بتصريف الاعمال مع انتهاء فترة تعيين اعضائها في العام 2012، اذ لم يتم التجديد لهم حتى الان من قبل الحكومة ومجلس النواب بسبب الخلافات السياسية.

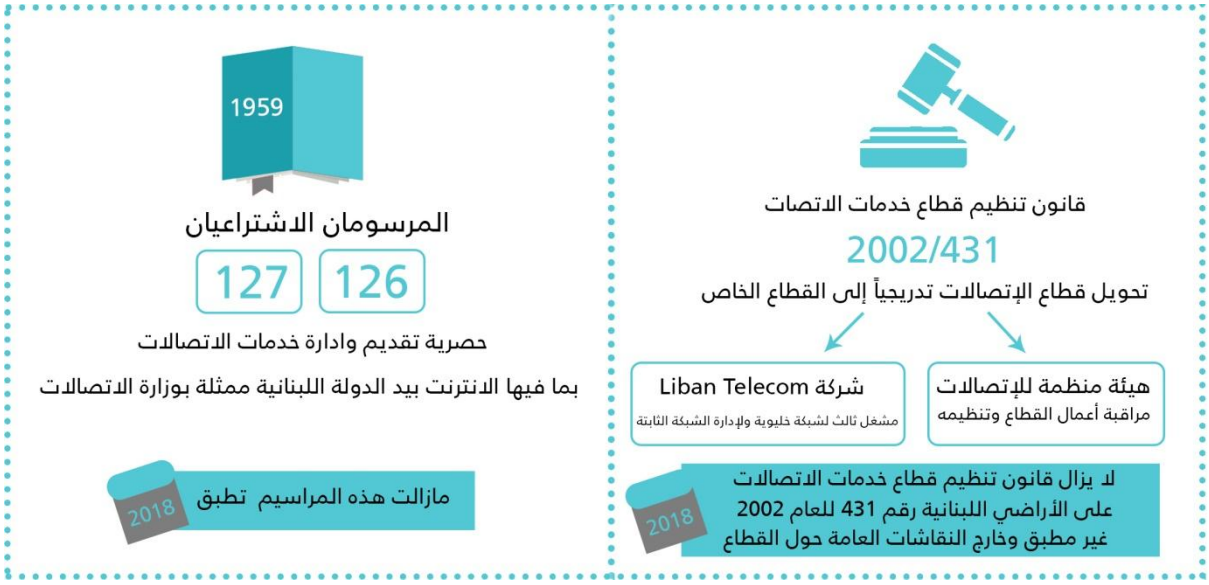

كذلك، لا تزال وزارة الاتصالات تطبق نصي المرسومين الاشتراعيين رقم 126و 127الصادرين في 12حزيران 1959لإدارة قطاع الاتصالات في لبنان لناحية الامور الادارية، المالية والفنية. وينص المرسومان الاشتراعيان على حصرية تقديم وادارة خدمات الاتصالات بما فيها الانترنت بيد الدولة اللبنانية ممثلة بوزارة الاتصالات.

- **اختفاء خطة وزارة الاتصالات 2020!**

يتبين من متابعة موضوع "تأمين الوصول الى الانترنت" غياب استراتيجية موحدة لادارة هذا القطاع وعدم استمرارية عمل الوزارات المتعاقبة اذ ان خطة 2020 التي كان قد أطلقها وزير الاتصالات السابق بطرس حرب، قد اختفت ولم تعد قائمة وتبعتها خطة لوزير الاتصالات الحالي جمال الجراح قائمة على التلزيمات بالرغم من الجدل حول قانونيتها لاسيما بعد صدور قرار مجلس شورى الدولة ببطلان التلزيم لاحدى الشركات (GDS). كما ان الخطة الحالية لا تحتوي على أية رؤية واستراتيجية بل تقوم على تلبية الاحتياجات الحالية.[1]

فبعد تقديم وزير الاتصالات السابق بطرس حرب خطته لتطوير قطاع الاتصالات 2020 التي انتهت بمجرد وصول الوزير جمال الجراح الى الوزارة تغيّرت الخطط، ولم يتم تبني تنفيذ خطة 2020 التي تقوم على محورين اساسيين هما اولا تطوير خدمات الانترنت على الشبكة النحاسية القديمة وثانيا إطلاق مشروع إدخال تقنيات الألياف الضوئية على أنواعها في حلقات الشبكة الهاتفية الانتهائية أي الممتدة من المركز الهاتفي (سنترال أو موزع عام) إلى المشترك.[2]

---

[1] - مقابلة مع رئيس جمعية مجتمع الانترنت في لبنان، نبيل بو خالد

[2] – موقع وزارة الاتصالات https://bit.ly/2vJ3Uqf

اليوم بات واضحا ان خطة حرب انتهت بإنتهاء ولايته في وزارة الاتصالات. وفي تقييم للخطة، فقد افتقدت الى ركائز اساسية للتطبيق، واعتمدت على ابراز ما هو موجود من بنية تحتية وليس ما يمكن تطويره والوصول اليه.[3]

اما خطة الوزير الجراح فهي تقوم بشكل رئيسي على مشروع توسيع شبكة الألياف الضوئية الذي يشكل العامود الفقري للبنية التحتية وقد قام بتلزيم مد شبكة الالياف الضوئية في بعض المناطق الى شركتي GDS وWave دون المرور بهيئة أوجيرو، مما اثار موجة من الاعتراضات حول التنازل عن الحق الحصري للدولة بمد وامتلاك وإستثمار الشبكة، وقرر مجلس شورى الدولة وقف تنفيذ قرار الوزير في 19 كانون الثاني 2018. تقوم اسباب الطعن على مخالفة قراري الوزير للنصوص القانونية التي ترعى منح الامتيازات والالتزامات العامة لاسيما الى شركات خاصة ما يشكل خصخصة مقنعة لشبكة الالياف الضوئية من خارج اطار قانون الاتصالات.

ان مسألة التلزيم هذه طرحت تساؤلات كثيرة، لاسيما ان "أوجيرو" أثبتت عملياً قدرتها على تنفيذ المشروع، بحسب الهيئة، فإنها "نفذت نحو 90 في المئة من مشروع إيصال الألياف الضوئية للمؤسسات في المدن (وزارة الدفاع، مصارف، مؤسسات رسمية وشركات كبرى...)، فضلاً عن إنجاز إيصال الألياف الضوئية التي تربط الـ285 السنترلات في مختلف المناطق اللبنانية، فيما تبقى مرحلة ايصال الألياف الضوئية إلى المنازل في جميع المناطق اللبنانية، وهي المرحلة التي هي قيد التنفيذ اليوم.

[3] – مقابلة مع خبير الاتصالات، غابريل الديك

- **تحديث خطة "اوجيرو" للانترنت والصراع على الصلاحيات مع وزارة الاتصالات**

ازدادت الخلافات بين وزارة الاتصالات وهيئة اوجيرو لاسيما في ملف مد شبكة الالياف الضوئية، وكانت قد تمت اقالة عبد المنعم يوسف في كانون الثاني 2017 والذي كان يتولى ثلاثة مواقع رئيسة في هيكلية ادارة قطاع الاتصالات: المدير العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات، رئيس مجلس إدارة هيئة اوجيرو، ومديرها العام. وتم تعيين عماد كريدية مديرا عاما لهيئة اوجيرو وباسل الايوبي مديرا عاما للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات.

هذا فضلا عن فضيحة الانترنت غير الشرعي في بداية 2016 التي سببها صراع بين مزودي شركات الانترنت للحصول على "غوغل كاش" ما دفع بوزارة الاتصالات للتدخل وتفجير ما عرف ب "فضيحة الانترنت غير الشرعي"، وهي تتمثل بلجوء شركات خاصة الى استجرار سعات الانترنت من الخارج وتحديدا من قبرص وتركيا، خلافا للقانون بسعر ارخص بكثير مما تقدمه" اوجيرو"، مما يسمح لها ببيع خدمات الانترنت بأسعار اقل بكثير من السعر الرسمي عبر شبكات غير شرعية لتقديم خدمات الانترنت. وكانت "مؤسسة مهارات" قد أشارت في تقريرها عام 2015 الى وجود هذه الشبكات واعتبرتها احدى المعوقات التقنية لنمو القطاع، كما كنا قد اوردنا ان 200 الف وحدة سكنية من اصل 600 الف وحدة يوجد فيها نوع معين من خدمة الانترنت تعتمد على شبكات تدار من شركات غير شرعية ما يؤثر على جودة الخدمة.

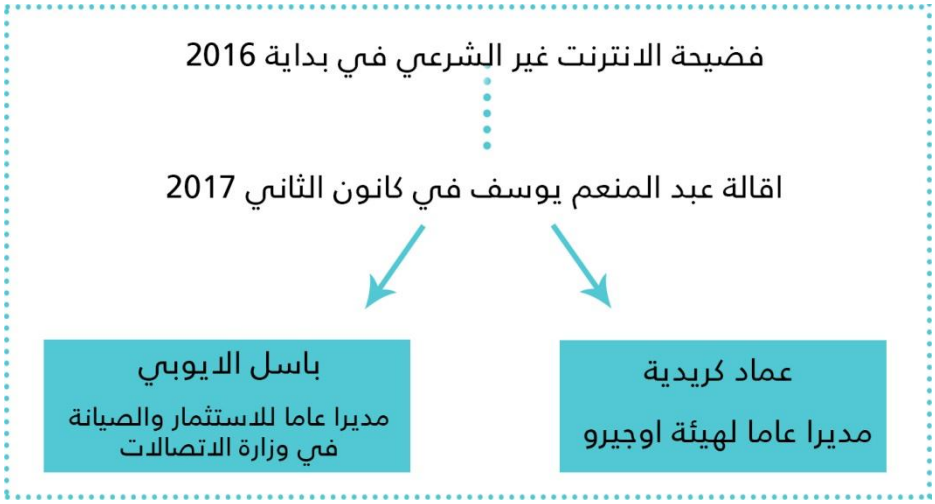

تبين هذه الفضيحة فوضى ادارة القطاع واستغلال القضايا المرتبطة به لمآرب واغراض سياسية، اذ ان الانترنت غير الشرعي لطالما كان معروفا من كل الافرقاء لاسيما ان وزير الاتصالات اقر بذلك صراحة بعد جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 7 حزيران 2017، الجلسة التي أقر فيها تخفيض اسعار الانترنت بما فيها اسعار الـ1E من 240 دولار إلى 165 ألف ليرة اي تخفيض الاسعار بنسبة حوالي

54%، واقر الوزير الجراح ان السعات كانت متوفرة في الوزارة "لدينا كميات كبيرة كانت مخبأة لا تباع لأحد تحت شعار أنها غير موجودة، وذلك لتسهيل عمل الإنترنت غير الشرعي."[4]

تؤكد وزارة الاتصالات وهيئة اوجيرو على تحسن خدمة الانترنت والزيادة في السرعات، ويشير مؤشر اختبار سرعة الانترنت العالمي التابع لـ OOKLA الى تقدم لبنان من المرتبة 174 الى 127 بسرعة تنزيل 5.24 ميغابيتس في الثانية مقابل 42.71 المعدل العالمي للبرودباند الثابت. ولكن لا يرقى هذا التحسن الى المستوى المطلوب لجعل لبنان مركزا للاقتصاد الرقمي.

والجدير ذكره، انه على الرغم من القدرة المتاحة للبنان من خلال الكابلين البحريين "الكسندروس" و"IMEWE" ، حيث تصل سعة"IMEWE" الدولية الى 1.5 TB، اما الكابل " الكسندروس" تصل فيه السعة الى 500 GB، ويتم تطوير الكابلين لتصل سعة كل منهما الى 3 TB ، وهذا التطوير سيتم الانتهاء منه في نهاية 2018، الا انه ما زالت الشبكات الداخلية غير مؤهلة لزيادة سرعة الانترنت. هذا فضلا عن العوائق التي تعترض مد شبكة الالياف الضوئية لاسيما ان التلزيم الى شركات خاصة يبقى موضع السؤال، لاسيما ان "أوجيرو" أثبتت عملياً قدرتها على تنفيذ المشروع[5].

كل هذه التحديات تظهر ان المعوقات ما زالت تعترض تأمين الوصول الى الانترنت بسرعة وجودة وكلفة موازية للمواطنين.

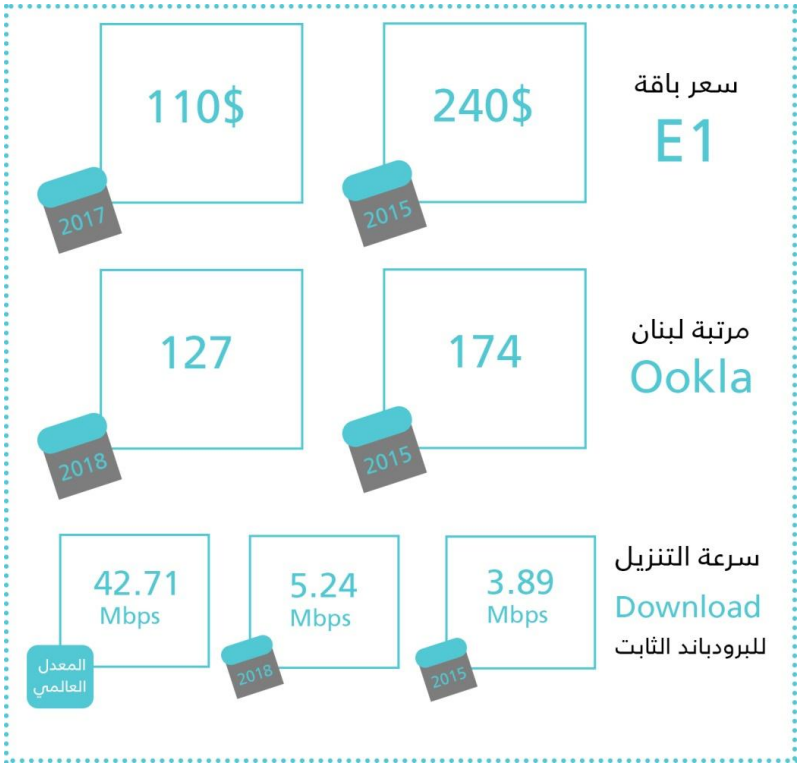

[4] - موقع رئاسة مجلس الوزراء على الرابط التالي :
http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=10072&parentid=38

[5] مقابلة خاصة مع مدير التطوير الاستراتيجي وادارة المشاريع في هيئة أوجيرو، عماد أبي راشد

في نهاية العام 2017 أعلن مدير عام "أوجيرو" عماد كريدية عن جدول زمني لإدخال تحسينات على شبكة الإنترنت في لبنان، متوقعا بحلول نهاية عام 2018، أن يكون 85 في المائة من مستخدمي الإنترنت في لبنان يتمتعون على الأقل بـ 50 ميغابت في الثانية واكد كريدية انه لن يتم الانتهاء من مشروع الالياف الضوئية حتى الربع الثالث من عام 2019[6].

غير ان هذا الموعد بانهاء شبكة الالياف الضوئية بنهاية ٢٠١٩ تغير الى ربيع ٢٠٢٢ بحسب ما اعلن كريدية خلال حفل اطلاق تحديث خطة "أوجيرو" في 13 شباط 2018. اذ اشار كريدية في حفل اطلاق مشروع الانترنت السريع الذي نظمته وزارة الاتصالات في السرايا برعاية رئيس الوزراء سعد الحريري، الى ان مشروع الألياف البصرية على جميع الأراضي اللبنانية يهدف الى تأمين الوصول الى كل بيت ومؤسسة والى كل مستخدمي الانترنت الذي يتضمن انشاء ما بين 5000 الى 7000 خزانة ذكية تسمح للسنترال ان يقترب اكثر من المستخدمين ويسرع عمل الانترنت ومدّ ما بين11000 الى 15000 كيلومتر من الألياف الضوئية موزّعة في جميع المناطق اللبنانية، وفي الوقت نفسه، بما يتيح للمستهلكين استعمال هذه التقنية للولوج إلى شبكة الإنترنت بسرعة 50 ميغابيت /ثانية. وسيكون للمشروع ايرادات هائلة على الناتج القومي وركيزة من ركائز الاقتصاد الوطني وفقا لكريدية.

ويعرف هذا المشروع بالمرحلة الثانية من شبكة الفايبر أوبتيك التي بدأت أيام كان شربل نحاس وزيراً للاتصالات ولزّم إنشاء المرحلة الأولى التي تتضمن مدّ الشبكة الاساسية في كل المناطق اللبنانية.
ويمتد تنفيذ هذه المرحلة الى مدى اربع سنوات حتى ربيع 2022 .[7]

- **<u>تعثر الانتقال الى البث الرقمي</u>**

لا زال الانتقال من البث التماثلي الى البث الرقمي متعثرا منذ نهاية العام 2014 بسبب الخلافات السياسية، وعدم انجاز البنية التحتية مثل تحضير مواقع البث الرقمي والتجهيزات اللازمة لإنشاء هذه المواقع. وبالتالي هناك تبعات عدة يعاني منها لبنان ابرزها التأخير في مواكبة التطور التكنولوجي العالمي على صعيد تأمين خدمات اعلامية جديدة تتيحها الشبكة الوطنية الموحدة للبث الرقمي، وترك هذا النوع من الخدمات للمزيد من الفوضى التي تكرس الفلتان القانوني والتجاري، مما ساهم في استباحة المرافق العامة للدولة، والتحكم بمصالح المستهلك اللبناني. وهو ما توجب به المواثيق الدولية والقوانين الوطنية على الدولة اللبنانية في ان تضمن حق المواطن في تلقي خدمة تلفزيونية متطورة وجيدة مجانية في مكان اقامته او عمله او حتى على هاتفه الشخصي، كما هي مؤشرات التطور الرقمي

[6] - تحقيق في صحيفة الدايلي ستار: -Ogero head stakes reputation on 50 Mbps internet by 2018-
https://bit.ly/2vEAIR4

[7] - https://bit.ly/2FeAQGE ,Fiber-optic contract winners announced- Daily star
Al-akhbar newspaper http://alakhbar.spiru.la/node/290812

التي يعيش في ظلها العالم المعاصر.[8] اضافة الى ذلك فان موعد حزيران 2015 للإنتقال الى البث الرقمي، والذي حدده الاتحاد الدولي للاتصالات، هو موعد الغاء الحماية عن البث التماثلي الارضي، مما جعل نطاقات البث التماثلية المستخدمة في لبنان عرضة للاستخدام والتشويش من قبل جهات اخرى وربما معادية، وعندها سيفقد لبنان حقه في حماية الترددات التماثلية التي ستبقى قيد الاستخدام، ولن تكون هناك اية جدوى من تقديم شكاوى او اعتراض الى الاتحاد الدولي للاتصلات او غيره بداعي المنازعة على حيز الترددات التماثلية.

كما ان هناك تأخير في انجاز الخطة يوازي تأخيرا في فرص استثمار النطاقات الخاصة بالبث التماثلي، التي تلحظ الخطة اخلاءها، سواء تلك المستخدمة في البث التلفزيوني التماثلي او في شبكات الاتصالات الخاصة بالجيش والامن العام، وهي تمثل ثروة كبيرة يمكن ان تدر اموالا كثيرة على الخزينة اللبنانية في حال استثمارها .

وهناك تأخر في استثمار ترددات الفائض الرقمي لخدمة الهاتف الدولي المتنقلة، وتعذر تطوير خدمات الهاتف المتنقل الحزمة العريضة، ما يؤثر سلبا على تطوير الاقتصاد ويسبب في خسارة مليارات الدولارات.

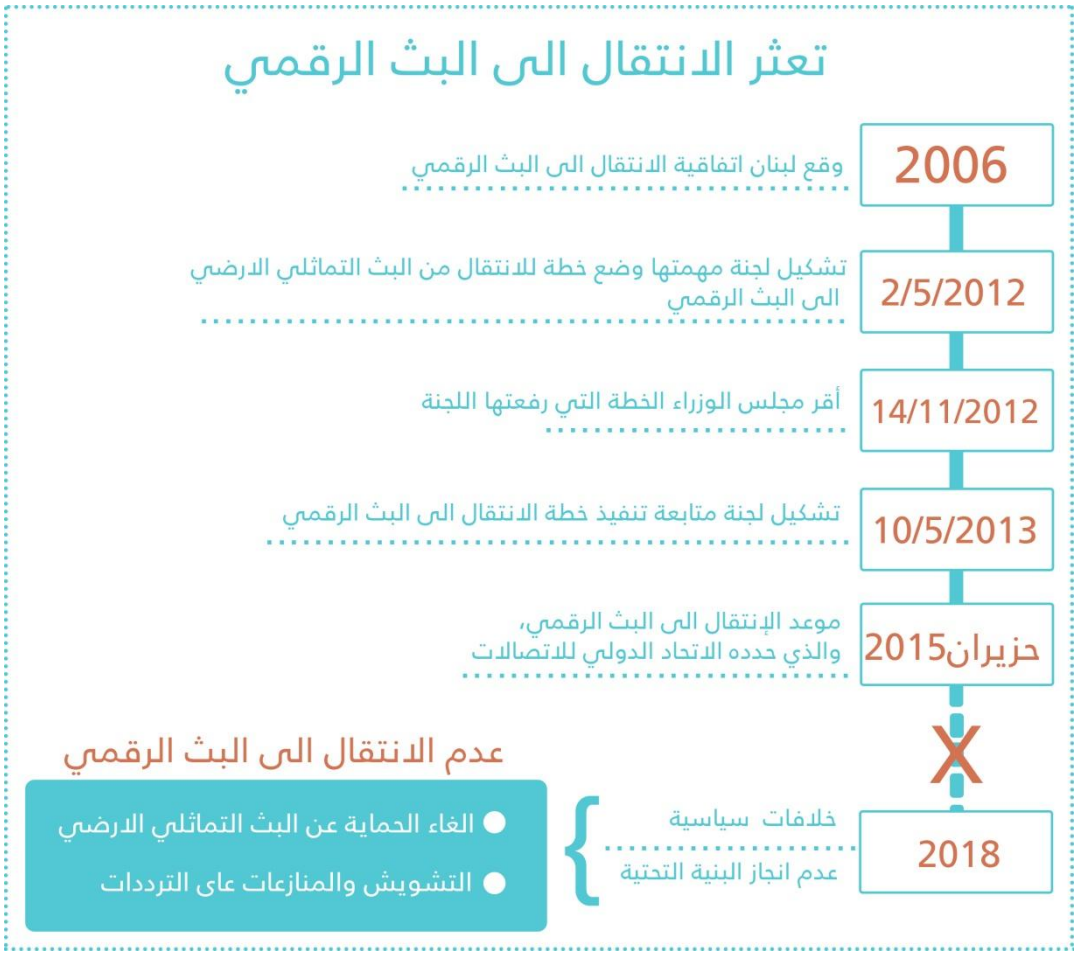

[8] - مقابلة خاصة مع مدير الترددات في الهيئة الناظمة للاتصالات محمد ايوب

يذكر انه منذ ان وقع لبنان اتفاقية الانتقال الى البث الرقمي في العام 2006، قام مجلس الوزراء بإصدار قرار رقم 46 في 2 ايار 2012 شكل بموجبه لجنة مهمتها وضع خطة للانتقال من البث التماثلي الارضي الى البث الرقمي، ووضعت هذه اللجنة التي ضمت ممثلين عن وزارة الاتصالات، وزارة الاعلام، الهيئة المنظمة للاتصالات، المجلس الوطني للاعلام خطة للانتقال الى البث الرقمي.
بتاريخ 1 ايلول 2012 رفعت تقريرها الى مجلس الوزراء الذي أقر الخطة التي رفعتها اللجنة في 14 تشرين الثاني من نفس العام، كما فوض وزيري الاعلام والاتصالات تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ الخطة، وقد بادر الوزيران الى تشكيل لجنة متابعة تنفيذ خطة الانتقال الى البث الرقمي من خلال القرار رقم 293/1 في 10 أيار 2013.

II- حماية حرية التعبير وتداول المعلومات على الانترنت

لم يسجل اي تقدم في حماية التعبير على الانترنت، اذ لم يطرأ اي تبدل على دور مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية والاجهزة الامنية والقضائية في استدعاء ناشطين وصحافيين وتوقيفهم على خلفية التعبير على الانترنت. كما لم يقر مشروع قانون الاعلام الذي يضمن حرية الانترنت كحق أساسي لكل مواطن.

لا زال قانون الاعلام الجديد ينتظر اقراره في مجلس النواب، فبعد الانتهاء من مناقشته في لجنة الاعلام والاتصالات، تم تحويله الى لجنة الادراة والعدل، ولكن حتى اليوم لم يناقش القانون في هذه اللجنة بإنتظار انتهاء الانتخابات النيابية وتشكيل مجلس نواب جديد.[9]

ويشكل القانون مساحة مهمة لحماية حرية التعبير في لبنان في ظل التحديات اذ يأخذ اقتراح القانون بعين الإعتبار التطور الذي أدى إلى تغير جذري في الممارسات العالمية المتعلقة بالتواصل وتبادل المعلومات إلكترونيا، وضرورة التعامل مع الإختلافات الموجودة بين الطباعة والنشر التقليدي من جهة والنشر على الإنترنت من جهة أخرى وأن يكونوا متفهمين في نفس الوقت لنقاط الإلتقاء والتشابه بينهما.

وتقدمت "مؤسسة مهارات" بالتعاون مع النائب غسان مخيبر باقتراح قانون الاعلام الجديد، وتم تسجيله في البرلمان اللبناني تحت رقم 441/2010 ، تاريخ 26 تشرين الثاني 2010. ويرمي هذا الاقتراح

[9]– مقابلة خاصة مع النائب غسان مخيبر

الى تطوير التشريعات التي تعنى بالصحافة والاعلام في لبنان بما فيها الاعلام الالكتروني بحيث تكون أكثر مواكبة للعصر وأكثر احتراما لحرية الرأي والتعبير والإعلام مع إحترام وحفظ حقوق الغير ومقتضيات المصلحة العامة في مجتمع ديمقراطي كما نصت عليها الأحكام الدستورية اللبنانية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومختلف المعاهدات التي أبرمها لبنان لاسيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

تقدمت "مؤسسة مهارات" بالتعاون مع النائب غسان مخيبر باقتراح قانون الاعلام الجديد،وتم تسجيله في البرلمان اللبناني تحت رقم 441/2010

اهم المبادئ التي يكرسها إقتراح قانون الاعلام الجديد هي المساواة بين حرية التعبير الكترونيا وحرية التعبير بواسطة اي وسيلة اخرى مطبوعة مرئية او مسموعة

اهم المبادئ التي يكرسها إقتراح قانون الاعلام الجديد هي المساواة بين حرية التعبير الكترونيا وحرية التعبير بواسطة اي وسيلة اخرى مطبوعة مرئية او مسموعة مع مراعاة الإختلافات الموجودة بين الطباعة والنشر التقليدي من جهة والنشر على الإنترنت من جهة أخرى.

ويقضي اقتراح القانون بإلغاء عقوبة الحبس والتوقيف الاحتياطي والتحقيق والاستدعاء الى مخافر الشرطة للتحقيق في جميع قضايا النشر التقليدية او الألكترونية وإنفاذا لذلك لا يجوز للنيابات العامة او الضابطة العدلية مباشرة أي تحقيق مباشرة مع المدعى عليه أو الإستماع إليه أو إحتجاز حريته في جرائم النشر وإنما فقط يمكنها الإدعاء عليه مباشرة امام المحكمة المختصة .كما انه يمكن للمدعى عليهم على سبيل المثال لا الحصر، سواء الصحافيين او المدونين او الناشطين على مواقع التواصل او الخطباء في نشاطات عامة او الذين يرفعون شعارات اية حملة، عدم الحضور شخصياً الى المحاكمات التي تساق بوجههم وان يتمثلوا بموجب محام ما لم يقرر القاضي أو المحكمة حضورهم الشخصي .

يذكر ان مهارات والنائب غسان مخيبر بعثا رسالة مشتركة الى لجنة الاعلام والاتصالات تتضمن بعض الاعتراضات على التعديلات التي اقرتها اللجنة ومنها ما يتعلق بتعريف الصحافي ووسائل الاعلام المرئي والمسموع، والنشرة الاعلامية الاكترونية المهنية، والتراخيص الممنوحة لوسائل الاعلام المرئي والمسموع، والرقابة، اضافة الى احكام جرائم النشر.[10]

[10] -رسالة مهارات والنائب غسان مخيبر الى لجنة الاعلام والاتصالات

- **<u>الانتهاكات المرتكبة ضد الحريات</u>**

لا يوجد قانون يحمي الناشطين وحرية التعبير بواسطة الانترنت على غرار قانون المطبوعات الذي يؤمن حماية جزئية للصحافيين المسجلين في الجدول النقابي للصحافة من التوقيف الاحتياطي والخضوع للتحقيق في مخافر الشرطة .اضافة الى عدم مراعاة قضاة النيابة العامة لمبدأ ضمان حرية التعبير بواسطة الانترنت كحق مكفول في المواثيق والمعاهدات ومقدمة الدستور اللبناني والمادة 13 وتمييزه عن الجرائم الاخرى الجزائية التي قد ترتكب بواسطة شبكة الانترنت. هذا الامر جعل من واقع قمع حرية الناشطين عبر مواقع ومنصات التواصل الاجتماعي يفرض نفسه في الاعوام الاخيرة عبر تنامي دور مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية التابع لوحدة الشرطة القضائية في المديرية العامة لقوى الامن الداخل .هذا المكتب المُنشأ بصورة مخالفة للقانون، وهو يقوم بإستدعاء وترهيب الناشطين والصحافيين عبر اخضاعهم للتحقيق لساعات طويلة والزامهم على توقيع "تعهد الصمت "بعدم التعرض للأشخاص مجددا في كتاباتهم كشرط اساسي لإطلاق سراحهم .وتشكل ممارسات هذا المكتب خرقا فاضحا لحرية الرأي والتعبير المكفولة في الدستور والمواثيق والمعاهدات التي التزم لبنان في تنفيذها والتي تعتبر جزءا من القوانين النافذة والواجب مراعاتها .

نورد أدناه بعض الانتهاكات لحرية التعبير على الانترنت وذلك خلال عامي 2016 و2017:

بعض الانتهاكات لحرية التعبير على الانترنت وذلك خلال عامي 2016 و2017

مصطفى سبيتي فراس بو حاطوم زياد عيتاني

محمد علوش عباس زهري طارق ابو صالح هنادي جرجس

باسل الامين

يوسف كليب فداء عيتاني جورج قزي نبيل الحلبي

مصطفى سبيتي

أوقفت شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي، يوم الإثنين 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، الشاعر مصطفى سبيتي "أحمد سبيتي" بتهمة الإساءة إلى السيدة مريم العذراء، من خلال منشور على حسابه على "فايسبوك".

وحسب بيان المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، شعبة العلاقات العامة، فقد اعترف سبيتي بما نُسب إليه خلال التحقيق، مؤكداً انه أقدم على فعل ذلك "للتعبير عن رأيه في لحظة انفعال وسكر، وبسبب بعض المشاكل العائلية الخاصة. وقد أقدم على إزالة الكلام المسيء لاحقاً، بناء على طلب من أحد أقاربه. وأودع الموقوف القضاء المختص، بناء على إشارته".

عباس زهري

حقّق مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية، يوم الجمعة 17 تشرين الثاني 2017، مع الناشط عباس زهري، بعد يوم على استدعائه هاتفياً، على خلفية شكوى مقدّمة من وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل بحقه بسبب تغريدة ساخرة على " تويتر" ذكر فيها عمولة تقاضاها الوزير ب 600 مليون دولار، فتم سؤاله على ما إذا كانت لديه معلومات اكيدة عن العمولة المذكورة، وطلب منه توقيع تعهّد بعدم التعرض لوزير الطاقة".

فراس بو حاطوم

حقّق مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، مع الناشط فراس بو حاطوم، بعد استدعائه هاتفياً يوم الخميس 9 تشرين الثاني، بعد 5 شكاوى مقدمة من رئيس التيار "الوطني الحر" وزير الخارجية جبران باسيل بتهم "القدح والذم" على خلفية منشورات على "فايسبوك". ولم يطلق سراحه الا بعد توقيع تعهد بعدم التعرض لباسيل.

جورج قزي

حقّق مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية في 4 تشرين الثاني 2017، مع المدير التنفيذي للمؤسسة العربية للحريات والمساواة جورج قزي بعد استدعائه هاتفياً قبل يومين، إثر شكوى مقدّمة من محل Lebanon Market Dog بحقه على خلفية تعليق نشره على "فايسبوك".

وفي التفاصيل، أكد قزي استدعائه من قِبل مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وطلب حضوره لأخذ افادته. وتضمّن التعليق الذي نشره جملة مفادها أن لدى المحل واسطة مع مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية كونه يستدعي الناس بعد كتابتهم تعليقاً ضد المحل، وبعد ذلك طلب منه المحقق مسح التعليق والتوقيع على تعهد بعدم التعرض للمحل، وهو ما رفضه قزي.

طارق ابو صالح

حقق مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية مع الباحث في جمعية "عدل ورحمة" طارق ابو صالح في 2 تشرين الاول 2017 بسبب شكوى تقدمت بها سيدة الاعمال إيناس ابو عياش على خلفية منشور على "فايسبوك". وأكد ابو صالح ان هناك دعويان ضده من ابو عياش الاولى على خلفية انتقاده لنشاط افتتاح بيت بيروت وخفاياه والثانية حول اختراق حسابات وسرقة معلومات عن فايسبوك وتويتر.

زياد عيتاني

مثُل مدير موقع "ايوب نيوز" الصحافي زياد عيتاني، في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2017، أمام مفرزة الجديدة القضائية، بعد استدعائه هاتفياً، إثر شكوى تقدمت بها مديرة مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية السابقة المُقدّم سوزان الحاج حبيش، بتهم "القدح والذم وتشويه السمعة وتعريض

حياتها وحياة عائلتها للخطر واختلاق الأخبار". بحجة قيامه بتصوير لايك قامت به على تغريدة للمخرج شربل خليل حول السماح للنساء في السعودية بالقيادة، والذي بسببه أثيرت ضجة كبيرة وأدى كما قال البعض إلى إقالتها من منصبها.

هنادي جرجس

أوقف مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية، بناء لإشارة المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود، في 11 اب 2017، هنادي الياس جرجس، بعد شكوى تقدم بها الوزير جبران باسيل، بسبب منشور على صفحتها على "فايسبوك". وتم بعد طلب النشرة تحويلها إلى سجن النساء في بعبدا، وبسبب عدم وجود أمكنة شاغرة، تم تحويلها إلى مخفر حبيش في بيروت.

فداء عيتاني

حقق مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية مع الحصافي فداء عيتاني في 10 تموز 2017 على خلفية منشور على "فايسبوك" حول ما حصل في عرسال من مداهمات وانتهاكات بحق اللاجئين السوريين، وما تضمّنه من عبارات عن الوزير جبران باسيل. ثم أطلق سراح الصحافي بعد إزالته عبارات صنفت بأنها قدح وذم من المنشور، والتي قام بسببها الوزير جبران باسيل برفع دعوى ضدّه، فيما رفض عيتاني التوقيع على تعهّد بعدم التعرّض مرة أخرى لباسيل، كما رفض نشر رسالة اعتذار إليه.

رمزي القاضي

اوقف مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية في 2 كانون الثاني 2017 رمزي القاضي بناء على اشارة القضاء بجرم "شتم الشهداء اللبنانيين في اسطنبول واستفزاز عواطف عائلاتهم". كما علق ابو صالح على تخصيص طائرة "ميدل ايست" لنقل الوفد الرسمي وأهالي الضحايا مجانا، بالقول "شو هل كرم من شركة النهب ميدل ايست".

باسل الامين

اوقف مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية بناء لإشارة النيابة العامة الطالب الجامعي باسل الامين بتاريخ 7 كانون الاول 2016 على خلفية تعليق نشره على نشره على حسابة على موقع "فايسبوك"، واحيل الامين موقوفا امام قاضي التحقيق بتهم إثارة النعرات المذهبية والعنصرية، وتحقير رئيس الدولة والعلم والشعار الوطني علانية، والتي تصل عقوبتها الى ثلاث سنوات سجن. وفي 12 كانون الاول 2016 تم اطلاق سراح الامين.

نبيل الحلبي

في صباح 30 ايار 2016 اعتقلت القوى الامنية المحامي والناشط الحقوقي نبيل الحلبي في منزله بناء على اشارة من النيابة العامة الاستئنافية بتهم القدح والذم والتشهير على خلفية منشورات على حسابه

على "فايسبوك" تنتقد وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق. افرج عن الحلبي بعد 3 ايام من توقيفه وبعد توقيعه وثيقة "اقرار وتعهد وتوضيح". وكانت نقابة المحامين قد رفعت الحصانة عن الحلبي بناء على شكوى المشنوق، وقد انتقدت في بيان لاحق طريقة توقيفه وانتهاك حرمة منزله ومعاملته بالشدة وسوقه مخفورا.

محمد علوش

مثل الصحافي في موقع النشرة محمد علوش امام مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية في 2 شباط 2016 بدعوى قدح وذم مقدمة ضده بخصوص مقال نشر في موقع "النشرة" حول تحقيق القضاء المالي في قضية فساد مرتبطة بموظف في مديرية الموارد المائية والكهربائية.

وترك علوش بعد الاستماع الى افادته من دون اقفال التحقيق، اذ ان القضاء طلب الاستماع لإفادة مدير تحرير موقع "النشرة" جوزيف سمعان من اجل تأكيد صفة علوش الصحافية لتحويل القضية الى محمكة المطبوعات.[11]

يوسف كليب

اوقف فرع المعلومات في 10 كانون الثاني 2016 الناشط يوسف كليب وثلاث رفاق له "محمود فناس- علي جمعة- محي الدين ابو ظهر" بتهمة الاساءة الى اهل صيدا ومفتي صيدا الشيخ سليم سوسان على خلفية منشور تم تداوله ومشاركته عبر موقع "فايسبوك" يوجه اتهامات الى المفتي سوسان في قضية جمع تبرعات وصرفها. وتم اطلاق سراح كليب ورفاقه بعد اسقاط سوسان ادعائه.

III- حماية الخصوصية

يبقى هاجس الخصوصية الالكترونية غائباً أو مهملاً بالنسبة للسلطات اللبنانية بالرغم من وجود قضايا عدة أثيرت حول خصوصية المواطنين أبرزها قضية "دارك كاراكال"، فقد غابت المساءلة السياسية والتشريعية والقضائية لملف محاولة اختراق بعض الاجهزة الامنية اللبنانية لبيانات ومعلومات عدد كبير من المواطنين الذين يستخدمون الانترنت. كما لم يتم اقرار اقتراح قانون المعاملات الالكترونية وحماية البيانات الشخصية الذي ما زال قيد المناقشة في اللجان النيابية.

[11] – تقرير حرية الرأي والتعبير لعام 2016– مؤسسة مهارات https://bit.ly/2I1BXMU

- **"دارك كاراكال"**

أصدرت شركة "لوك أوت" المتخصصة في أمن الهواتف المحمولة ومؤسسة "إلكترونك فرونتير" المعنية بالحقوق الرقمية تقريرا مشتركا مفاده ان المديرية العامة للأمن العام في لبنان قد تكون مسؤولة عن هجمات التصيد وغيرها من الحيل لدفع الضحايا لتحميل إصدارات مزيفة من تطبيقات الرسائل المشفرة، مما يتيح للمهاجمين السيطرة الكاملة على أجهزة المستخدمين. ووفقا للباحثين، كانت الآلية المستخدمة بسيطة واستهدفت الهواتف الذكية لآلاف الأشخاص.[12]

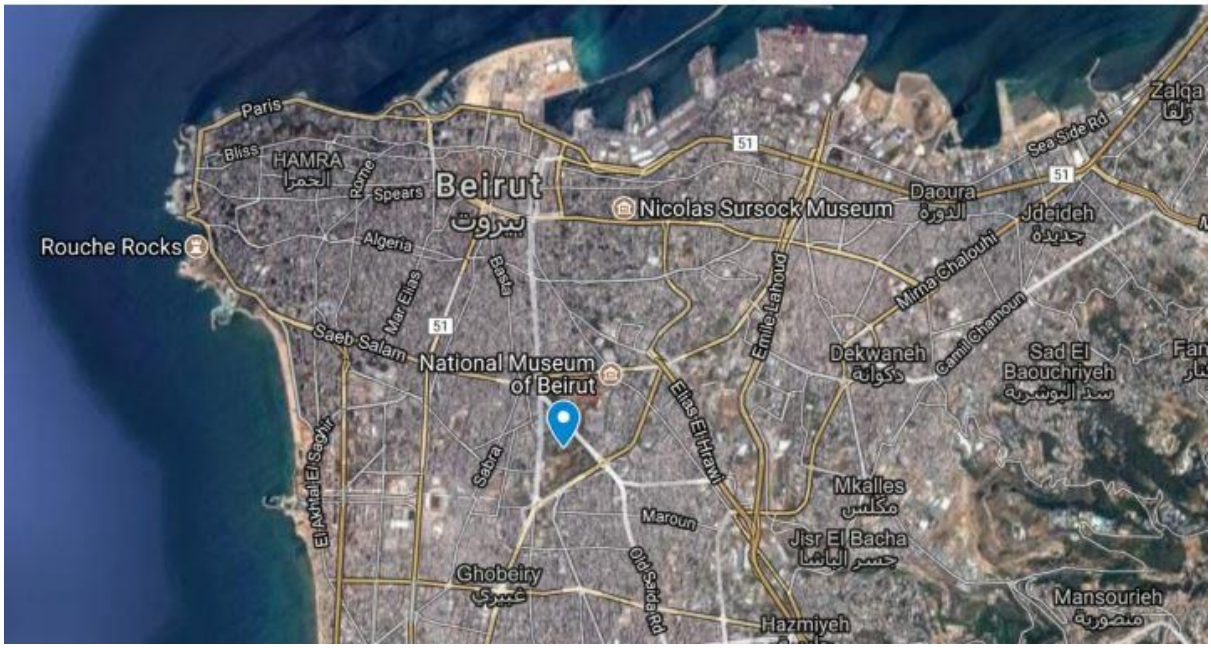

ووفقا للتقرير فقد ركز قراصنة "دارك كاراكال" هجماتهم على مسؤولين حكوميين وأهداف عسكرية وخدمات ومؤسسات مالية وشركات صناعية وشركات عسكرية. ووجد الباحثون أدلة تقنية تربط الخوادم المستخدمة لإدارة الهجمات بمقر المديرية العامة للأمن العام في بيروت عن طريق تحديد مواقع شبكات انترنت لا سلكي "واي فاي" وعنوان بروتوكول إنترنت داخل أو بالقرب من المبنى. ولا يستطيع الباحثون القول على وجه اليقين ما إذا كانت الأدلة تثبت أن المديرية العامة للأمن العام مسؤولة عن ذلك أم أن هذا الأمر من فعل موظف مارق .

وفي مقابلة مع تلفزيون LBCI في أعقاب صدور تقرير "دارك كاراكال" ، قال المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم: "لا أريد التعليق مباشرة على موضوع التقرير ... ولا أريد الكشف عن قدرات لأعدائنا لأن أي معلومات في هذا السياق قد تضر بنا، لكنني أؤكد أننا نملك كل الوسائل لحماية البلاد." فيما كان قد صرح اللواء ابراهيم إلى رويترز في وقت سابق "لا يتمتع الأمن العام بهذا النوع من القدرات. كنا نتمنى امتلاكنا هذه القدرات".

[12] Dark Caracal: Lebanon in the age of cyberwarfare– Daily star https://bit.ly/2FcHuwR–

يذكر انه وجد في تقرير منفصل صدر عام 2015 من قبل Citizen Lab ومقرها كندا ان قوى الأمن الداخلي، وكذلك الأمن العام دخلا في صفقات شراء لبرمجيات تجسس حاسوبية متطورة مصنوعة في ألمانيا باسم"FinFisher "، وتباع حصريًا للحكومات حول العالم.

غير ان هذه القضايا لم تستدع تحرك اي جهاز رقابي او تشريعي او حكومي او قضائي، ما يعد مؤشرا على ضعف آليات المحاسبة وعدم ايلاء اهمية لموضوع خصوصية المواطنين وحماية بياناتهم الشخصية، فضلا عن عدم شفافية الاجهزة الامنية في مواضيع تتعلق بالحصول على بيانات المواطنين خارج الآليات القانونية.

- **<u>اقتراح قانون المعاملات الالكترونية وحماية البيانات الشخصية</u>**

انتهت النقاشات في اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة الموكلة درس اقتراح قانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي في 14اذار 2018، وارسل اقتراح قانون المعاملات الالكترونية معدلا الى الهيئة العامة من اجل اقراره .يتضمن القانون تعديلات اساسية عن النسخة الاولى التي ارسلت الى مجلس النواب في العام 2012.[13]

طالت التعديلات كيفية حماية البيانات ذات الطابع الشخصي ودور مزودي خدمات الانترنت في هذه الحماية من تصنيف وتخزين وادارة "الداتا" لمدة عامين تسري من تاريخ تقديم الخدمة.

يقدم القانون مقاربة شمولية للمعاملات الالكترونية، ويتضمن في بابه الخامس حماية البيانات ذات الطابع الشخصي، التي تشمل حالات جمع البيانات ذات الطابع الشخصي ومجال تطبيقه، وصولا الى الاجراءات المطلوبة لوضع البيانات قيد التنفيذ، اضافة الى كيفية معالجة هذه البيانات، وحق الوصول الى قاعدة البيانات العامة من اجل التصحيح في حالة وجود اي خطأ فضلا عن وجود احكام جزائية تحمي هذه المعلومات.

ويضع مشروع القانون الجديد اطارا عاما لمجال التكنولوجيا، يحتوي على مبادئ عامة ويؤمن الحماية للمعلومات الشخصية المرتبطة بالمعلومات الوراثية والصحية والجنسية، ويسمح بالحصول على البيانات الشخصية في اطار معين، ويعطي الحق للمتضرر في رفع دعوى قضائية عند انتهاك خصوصيته وبياناته. كما يحدد المسؤوليات مثل الاثبات الالكتروني، ومسؤوليات مزودي الخدمات لناحية حماية البيانات.

[13] – مقابلة خاصة مع د. شربل شبير، مركز المعلوماتية في نقابة المحامين في بيروت

2004
إقتراح قانون المعاملات الالكترونية
لجنة تكنولوجيا المعلومات
2010
تم إقراره بصيغته الأولية
اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان المشتركة
2011
سحب الاقتراح وإحالته للحكومة
الهيئة العامة لمجلس النواب
8/10/2012
تقديم "مشروع قانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي"
الحكومة
المرسوم رقم 9341 8/10/2012
10/4/2015
إستكمال مناقشة المشروع
اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة
14/3/2018
انتهاء المناقشات
ارسال اقتراح القانون معدل الى الهيئة العامة
اللجنة الفرعية المنبثقة عن اللجان النيابية المشتركة
لم يقر حتى اليوم

IV- حوكمة الانترنت

تشكلت عام 2017 اللجنة الاستشارية لاصحاب المصلحة المتعددين لتنظيم المنتدى اللبناني الاول لحوكمة الانترنت. يعد تشكيل هذه اللجنة خطوة ايجابية يضع لبنان على الخريطة العالمية للحوكمة اذا ما نجحت اللجنة بتنظيم المنتدى الاول المنتظر في خريف 2018 .

في حين تضمن اقتراح قانون المعاملات الالكترونية نصوصا تتعلق بادارة اسماء النطاقات من قبل اصحاب المصلحة، ما يعد خطوة ايجابية نحو حوكمة الانترنت من اصحاب المصلحة الممتعددين، في حال اقر القانون المقترح.

- **منتدى حوكمة الانترنت اللبناني**

يشهد لبنان تطورا في مجال حوكمة الانترنت وقد سجل تشكيل اللجنة الاستشارية لاصحاب المصلحة المتعددين في أيلول 2017، ومن مهامها التحضير للمنتدى اللبناني الاول لحوكمة الانترنت في نهاية العام الحالي 2018. وقد نظمت لقاء اول بعنوان "المنتدى اللبناني لحوكمة الإنترنت: خطوة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة" في الجامعة الاميركية في كانون الاول 2017. وشارك في النشاط مجموعة من الخبراء في مجال الانترنت من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني والاكاديميا، اضافة الى اعضاء اللجنة الاستشارية لاصحاب المصلحة لمنتدى حوكمة الانترنت اللبناني.[14]

وهدف هذا النشاط الى إطلاق الأعمال التحضيرية للنسخة الأولى من منتدى حوكمة الانترنت اللبناني المتوقع انعقاده في خريف عام 2018، التعريف بماهيته وأهدافه، إلقاء الضوء على مفهوم أصحاب المصلحة المتعددين وإبراز أهمية حوكمة الإنترنت من أجل تحقيق التنمية المستدامة والدفع بلبنان نحو مزيد من النمو الاقتصادي والأمان والحرية.

اما اللقاء الثاني الذي نظمته اللجنة الاستشارية بالتعاون مع مكتب التعاون الدولي في هيئة أوجيرو فكان على هامش المنتدى الدولي لحوكمة الانترنت المنعقد في جنيف بين 17 و21 كانون الاول 2017، حيث قدم مكتب التعاون الدولي في هيئة أوجيرو عرضا عن "التحول الرقمي لقطاع الاتصالات اللبناني" بالشراكة مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الادارية وجمعية "مجتمع الانترنت" ومؤسسة "مهارات". هدفت الندوة الى اطلاع المشاركين من كافة انحاء العالم على خطة العمل والمشاريع التي

[14] – مبادرة منتدى حوكمة الانترنت اللبناني انطلقت– مؤسسة مهارت HTTPS://BIT.LY/2QZJXKH

تقوم بها أوجيرو لتطوير القطاع الرقمي في لبنان والى الاعلان عن انطلاق أعمال المنتدى اللبناني لحوكمة الانترنت ومبادرات الشراكة بين القطاع التقني والقطاع العام والخاص فضلا عن الفرص المتاحة لتشجيع ريادة الاعمال في القطاع الرقمي.

يذكر ان المنتدى اللبناني لحوكمة الانترنت هي مبادرة وطنية ترمي الى فتح النقاش حول قضايا حوكمة الانترنت في لبنان بين اصحاب المصلحة المتعددة الذين يمثلون القطاع العام والخاص والاكاديميا والمجتمع المدني. كما ان هذه المبادرة تندرج في اطار المبادرات الاقليمية والمحلية لمنتدى حوكمة الانترنت العالمي .

- **ادارة اسماء النطاقات lb.**

تعود اليوم ادارة اسماء النطاقات lb. الى مجموعة من المتطوعين وذلك بسبب تعثر انشاء "المركز اللبناني للانترنت".

وتضمن اقتراح قانون المعاملات الالكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي بنسخته المعدلة بنودا تتعلق بادارة اسماء النطاقات .lb، اذ تم اقتسام الادارة بحسب اقتراح القانون بين اصحاب المصلحة من جهة "نقابة محامين ووزارة الاتصالات، ومزودي خدمات الانترنت، وغرفة التجارة، وزارة المالية"، ووزارة الاقتصاد من جهة اخرى.[15]

تأتي هذه البنود في ظل تعثر انشاء "المركز اللبناني للانترنت" الذي لم يتم حتى اليوم منحه العلم والخبر، وكان سيناط به ادارة اسماء النطاقات .lb. ويتكون "المركز اللبناني للانترنت" من مجموعة من

[15] – مقابلة خاصة مع المحامي شربل شبير

ممثلي الجهات المختصة في مجال الانترنت مثل وزارة الاتصالات والاقتصاد والجمعيات المختصة في قطاع الانترنت، اضافة الى مزودي الخدمات وغرف التجارة والصناعة ونقابة المحاميين. ولكن لم يتمكن من الحصول على العلم والخبر من وزارة الداخلية منذ اكثر من ثلاث سنوات بسبب "الفيتو" المفروض في حينها من وزير الاتصالات السابق بطرس حرب، الذي تحفظ على ادارة اصحاب المصلحة للنطاقات على الانترنت، واكد ان الصلاحية يجب ان تكون بيد وزارة الاتصالات مما عطل انشاء "المركز اللبناني للانترنت".